

## مظاهر أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي تشخيص الجذور

### Aspects of the Sociological Crisis in the Arab World: A Diagnostic of the Roots

فاتحي عبد النبي\*1، بوزيد علي2

1 جامعة احمد درايعية ادرار، fathi@univ-adrar.edu.dz

2 جامعة احمد درايعية ادرار، alibouzid@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2026/ 03/02 تاريخ القبول: 2026 /03/30 تاريخ النشر: 2026 /06/30

#### ملخص:

يتناول هذا البحث أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي بوصفها أزمة بنيوية مركبة، تتداخل فيها العوامل الفكرية والمنهجية والمؤسسية والسياسية. ويجادل البحث بأن هذه الأزمة لا تقتصر على ضعف الإنتاج الأكاديمي، بل تعكس اختلالاً أعمق في علاقة المعرفة بالواقع الاجتماعي ومراكز السلطة. فمن جهة، تهمين النظريات الغربية على الحقل السوسيولوجي العربي دون إخضاعها لنقد منهجي أو موازنة سياقية، مما أسفر عن معرفة عاجزة عن تفسير الخصوصيات الاجتماعية العربية. ومن جهة أخرى، يعاني البحث الاجتماعي من ضмор الابتكار النظري، وهيمنة الدراسات المكتبية، وضعف البحث الميداني، فضلاً عن القيود السياسية التي تحد من حرية الباحث. ويخلص البحث إلى أن تجاوز هذه الأزمة يقتضي إعادة تأصيل معرفي، وتعزيز الاستقلال الأكاديمي، وربط علم الاجتماع بقضايا المجتمع، بما يعيد له وظيفته النقدية والتحررية.

كلمات مفتاحية: علم الاجتماع العربي؛ التبعية الفكرية؛ المنهجية؛ البحث الميداني؛ حرية البحث.

#### Abstract

This study examines the crisis of sociology in the Arab world as a complex structural condition shaped by the intersection of intellectual, methodological, institutional, and political factors. It argues that this crisis goes beyond the mere weakness of academic output, reflecting a deeper imbalance in the relationship between knowledge, social reality, and centers

of power. On the one hand, Western theoretical frameworks continue to dominate Arab sociological inquiry without sufficient methodological critique or contextual adaptation, resulting in forms of knowledge that fall short of capturing the specificities of Arab social realities. On the other hand, social research in the region suffers from a stagnation of theoretical innovation, an overreliance on desk-based studies, a decline in rigorous fieldwork, and persistent political constraints that limit academic freedom. The study concludes that overcoming this crisis requires a process of epistemological re-grounding, the strengthening of academic autonomy, and a closer engagement between sociology and societal concerns, thereby restoring the discipline's critical and emancipatory role.

**Keywords** Arab sociology; intellectual dependency; methodology; fieldwork; academic freedom.

#### مقدمة:

يُعدّ علم الاجتماع أحد الحقول المعرفية الأساسية التي تُسهم في فهم بنية المجتمع وتحليل تحولاته ورصد اختلالاته، كما يمثل أداة نقدية لفهم العلاقة المعقدة بين الفرد والبنية الاجتماعية، وبين المعرفة والسلطة. غير أنّ هذا الدور المعرفي والنقدي لعلم الاجتماع في الوطن العربي ظلّ محلّ تساؤل متزايد، في ظل ما يعانيه هذا الحقل من أزمات متراكمة تمسّ أسسه النظرية، ومناهجه البحثية، وأدواره المجتمعية.

فمنذ نشأته في السياق العربي الحديث، ارتبط علم الاجتماع إلى حدّ كبير بالنماذج والنظريات الغربية، التي جرى استيرادها وتوظيفها في تحليل الواقع العربي دون إخضاعها لنقد إبستمولوجي عميق أو مواءمة منهجية مع الخصوصيات التاريخية والثقافية المحلية. وقد أسهم هذا الوضع في إنتاج معرفة اجتماعية تعاني من الاغتراب عن الواقع، وتبدو عاجزة عن تفسير ظواهر مركزية مثل التداخل بين التقليد والحداثة، أو استمرار البنى القبلية والطائفية، أو تأثير الإرث الاستعماري في تشكيل الدولة والمجتمع.

إلى جانب ذلك، يواجه البحث الاجتماعي العربي تحديات منهجية ومؤسسية متعدّدة، من أبرزها ضعف الابتكار النظري، وهيمنة الدراسات المكتبية على حساب البحث الميداني، وغياب البنية التحتية الداعمة للبحث العلمي، فضلاً عن القيود السياسية والثقافية التي تحدّ من حرية الباحث

وتفرض حدوداً على القضايا القابلة للدراسة. وقد أدى هذا التداخل بين العوامل الفكرية والمنهجية والسياسية إلى تعميق الفجوة بين علم الاجتماع والمجتمع، وتحويله في كثير من الأحيان إلى خطاب أكاديمي نخبوي منفصل عن هموم الواقع الاجتماعي.

انطلاقاً من هذه الإشكالية العامة، يسعى هذا البحث إلى تشخيص أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي بوصفها أزمة بنيوية مركبة، لا يمكن اختزالها في ضعف الإنتاج الأكاديمي فحسب، بل ينبغي فهمها في سياق أوسع يرتبط بعلاقة المعرفة بالسلطة والمجتمع. كما يهدف البحث إلى مساءلة أنماط التبعية الفكرية السائدة، وتحليل مظاهر القصور المنهجي والمؤسسي، والكشف عن آثار القيود السياسية في تشكيل الحقل السوسيولوجي العربي.

ويحاول البحث، في الوقت نفسه، استشراف إمكانات تجاوز هذه الأزمة من خلال الدعوة إلى إعادة تأصيل معرفي نقدي، وتعزيز البحث الميداني، وربط علم الاجتماع بقضايا المجتمع، بما يعيد لهذا العلم وظيفته الأصلية كأداة للفهم، والنقد، والمساهمة في التغيير الاجتماعي. وبذلك، لا ينطلق هذا البحث من موقف تشخيصي فقط، بل يسعى إلى المساهمة في نقاش علمي أوسع حول مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي ودوره في المشروع النهضوي المعاصر.

### المبحث الأول: التبعية الفكرية للنظريات الغربية

تُعَدُّ التبعية الفكرية للنظريات الغربية إحدى الإشكاليات البنيوية العميقة التي وسمت نشأة وتطور علم الاجتماع في الوطن العربي. فقد تشكّل هذا الحقل المعرفي في سياق تاريخي اتّسم بالهيمنة الاستعمارية الأوروبية، حيث لم تُنقل فقط النماذج السياسية والاقتصادية، بل جرى أيضاً استيراد الأطر المفاهيمية والتفسيرية بوصفها أدوات “محايدة” لفهم المجتمع، دون مساءلة خلفياتها الفلسفية أو شروط إنتاجها التاريخية.

يرى محمد عابد الجابري أن هذه الحالة تعبر عن شكل من أشكال الاستلاب المعرفي، حيث يتحوّل الباحث العربي إلى ناقلٍ سلبي للمعرفة بدل أن يكون فاعلاً في إنتاجها (الجابري، 1995، صفحة 78)، فالنظريات الاجتماعية الغربية، رغم ادعائها الكونية، انبثقت من تجربة تاريخية أوروبية خاصة، قامت على مسار محدد للعلمنة، وتشكّل الدولة القومية، ونشوء الرأسمالية الصناعية. وعند

إسقاط هذه النماذج على المجتمعات العربية، التي عرفت مسارات تاريخية مختلفة، ينتج خلل تفسيري واضح.

ويتجلى هذا الخلل في عجز التحليل السوسيولوجي السائد عن فهم ظواهر مركبة مثل استمرار البنى القبلية داخل الدولة الحديثة، أو التداخل بين الديني والسياسي، أو ازدواجية الهوية بين التقليد والحداثة. إذ غالبًا ما تُفسّر هذه الظواهر بوصفها "اختلالات" أو "تخلّفًا عن النموذج الغربي"، بدل النظر إليها كتعبير عن خصوصية تاريخية واجتماعية. (الجابري، 1995، صفحة 82)

ولا تقتصر آثار هذه التبعية على المستوى النظري، بل تمتد إلى تعميق القطيعة بين علم الاجتماع والمجتمع. فحين تُستورد الإشكاليات الجاهزة، يُصبح البحث الاجتماعي منشغلًا بقضايا لا تمثل أولوية فعلية للواقع العربي، بينما تُهمَل مشكلات جوهرية تمسّ الحياة اليومية للأفراد، مثل أنماط التضامن الاجتماعي، أو التحولات القيمية داخل الأسرة، أو أثر الهجرة الداخلية على البنية المجتمعية.

ويؤكد الجابري أن تجاوز هذه المعضلة لا يعني القطيعة مع الفكر الغربي، بل يستلزم تفكيكه نقديًا، وإعادة توظيفه ضمن مشروع معرفي مستقل، يستعيد التراث النقدي العربي - وخاصة إسهامات ابن خلدون - بوصفه منطلقًا لبناء نظرية اجتماعية متجذّرة في الواقع المحلي (الجابري، 1995، صفحة 93)

### المبحث الثاني: غياب الإنتاج النظري المبتكر

يمثّل غياب الإنتاج النظري المبتكر أحد أكثر مظاهر أزمة علم الاجتماع العربي وضوحًا، حيث يلاحظ أن الكمّ المتزايد من البحوث والدراسات لم يُترجم إلى إسهامات مفاهيمية جديدة قادرة على تفسير الواقع العربي انطلاقًا من داخله. فقد ظلّ الحقل السوسيولوجي العربي، في معظمه، أسير إعادة إنتاج نظريات وافدة، مع اختلاف محدود في التطبيقات أو الأمثلة.

يرى علي الوردي أن هذه الأزمة تعكس عجزًا بنيويًا في المخيال السوسيولوجي العربي، ناتجًا عن انبهار طويل الأمد بالنموذج الغربي، وما صاحبه من فقدان الثقة في القدرة على إنتاج معرفة محلية

(الوردي، 1995، صفحة 54) فبدل أن ينطلق الباحث من الواقع الاجتماعي بوصفه مصدرًا للمفاهيم، ينطلق من النظرية بوصفها قالبًا جاهزًا يُفرض على الواقع.

ويُبرز الوردي، من خلال تحليله للمجتمع العراقي، محدودية تطبيق مفاهيم مثل “الصراع الطبقي” أو “التحديث” في مجتمعات تقوم على تداخل معقد بين العشيرة، والدين، والدولة. ويقترح بدلاً من ذلك مفهوم التناثر الاجتماعي لفهم التوتر القائم بين القيم البدوية والحضرية، بوصفه مفتاحًا تفسيريًا أكثر قدرة على الإحاطة بتعقيدات الواقع (الوردي، 1995، صفحة 61)

إن غياب الابتكار النظري لا ينعكس فقط في ضعف التفسير، بل أيضًا في العجز عن تقديم حلول عملية للمشكلات الاجتماعية. فالنظريات المستوردة غالبًا ما تُنتج تشخيصات عامة تُحمّل المجتمع مسؤولية “التخلف”، دون مساءلة العوامل التاريخية والاستعمارية التي أسهمت في تشكيل أوضاعه الراهنة (الوردي، 1995، صفحة 91)

ومن هنا، يدعو الوردي إلى تبني مقاربة تركيبيّة، تستلهم التراث السوسيولوجي العربي، وتعيد صياغته بلغة معاصرة، مع الانفتاح النقدي على المناهج الحديثة. فالإنتاج النظري، في نظره، لا يُستورد، بل يُستخرج من التجربة الاجتماعية ذاتها (الوردي، 1995، صفحة 120)

### المبحث الثالث: المنهجية السطحية وهيمنة الدراسات المكتبية

تعكس هيمنة الدراسات المكتبية على البحث الاجتماعي في الوطن العربي أزمة منهجية عميقة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتبعية الفكرية وضعف البنية المؤسسية. فوفقاً لتقرير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تعتمد الغالبية الساحقة من البحوث الاجتماعية العربية على تحليل المصادر الثانوية، في مقابل حضور محدود للدراسات الميدانية التي تتعامل مباشرة مع الواقع الاجتماعي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، صفحة 15)

ويؤدي هذا النمط من البحث إلى إنتاج معرفة “مجردة”، لا تعكس تعقيدات الحياة اليومية، ولا تواكب التحولات الاجتماعية المتسارعة التي تشهدها المجتمعات العربية. كما أن الاعتماد على أدوات بحثية صُمّمت في سياقات غربية، دون تكييفها مع الخصوصيات الثقافية المحلية، يُفضي إلى

نتائج تحليلية قاصرة، بل ومضللة أحياناً (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، صفحة 18)

وتُظهر هذه الأزمة نفسها بوضوح في عجز البحث الاجتماعي عن التفاعل مع أحداث مفصلية، مثل التحولات السياسية بعد 2011، أو أزمات اللجوء والنزوح، أو تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على أنماط الهوية والانتماء. إذ تشير البيانات إلى أن نسبة معتبرة من البحوث ركزت على قضايا نظرية أو تاريخية، بدل دراسة الظواهر المستجدة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، صفحة 19)

ويرجع التقرير هذا الوضع إلى تداخل عوامل متعددة، من بينها ضعف التمويل، وغياب التدريب المنهجي المتقدم، وانفصال الجامعات عن المجتمع. ومن ثم، فإن تجاوز هذه الأزمة يقتضي إعادة الاعتبار للبحث الميداني، وتطوير أدوات بحثية منبثقة من الواقع العربي، وتعزيز الشراكات بين الباحثين والمؤسسات الاجتماعية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، صفحة 22)

#### المبحث الرابع: الانفصال عن قضايا المجتمع

يُعدّ الانفصال عن قضايا المجتمع أحد أخطر مظاهر أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي، إذ فقد هذا العلم، في كثير من الأحيان، صلته بالواقع الاجتماعي الذي يُفترض أن يكون موضوعه الأساسي. فقد تحوّل البحث السوسيولوجي إلى نشاط نظري تجريدي، يُنتج معرفة موجهة للنخب الأكاديمية أكثر مما يخاطب المجتمع أو يسعى إلى فهم مشكلاته اليومية.

يرى عبد المعطي أن هذا الوضع نتج عن هيمنة نزعة أكاديمية تُغلب البعد النظري على البعد التطبيقي، ما حوّل علم الاجتماع إلى “خطاب مغلق على ذاته”، منفصل عن الفئات الاجتماعية التي يفترض أن يدرسها (عبد المعطي، 2002، صفحة 112) وبدل الانخراط في تحليل قضايا ملموسة مثل الفقر، والبطالة، والتهميش، والتطرف، انشغلت البحوث بمناقشة مفاهيم عامة لا تجد ترجمتها في الواقع.

ويتجلّى هذا الانفصال بوضوح في ضعف تأثير البحث الاجتماعي في السياسات العامة. إذ يشير عبد المعطي إلى أن نسبة ضئيلة فقط من الدراسات الاجتماعية العربية تُترجم إلى برامج أو سياسات

عملية، نتيجة غياب الشراكات بين الجامعات ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني (عبد المعطي، 2002، صفحة 120) وبذلك تبقى نتائج البحوث حبيسة الأطر النظرية، دون أن تُسهم في معالجة المشكلات الاجتماعية المتفاقمة.

كما يبرز هذا القصور في دراسة قضايا معقدة مثل التطرف الديني، حيث غالبًا ما تُستورد نماذج تفسيرية غربية تُرجع الظاهرة إلى عوامل اقتصادية أو نفسية، دون تحليل السياقات المحلية المرتبطة بدور الخطاب الديني، أو المؤسسات التعليمية، أو البنية السياسية (عبد المعطي، 2002، صفحة 125) ويؤدي هذا التبسيط إلى تقديم حلول عامة وغير قابلة للتطبيق.

ويرى عبد المعطي أن تجاوز هذا الانفصال يقتضي إعادة توجيه أولويات البحث الاجتماعي نحو القضايا الملحة، وتعزيز البحث التطبيقي، وتبني منهجيات نوعية تُنصت إلى أصوات الفئات المهمشة، بما يعيد لعلم الاجتماع دوره الاجتماعي ووظيفته النقدية (عبد المعطي، 2002، صفحة 135)

#### المبحث الخامس: القيود السياسية على حرية البحث العلمي

تشكّل القيود السياسية المفروضة على حرية البحث أحد أبرز العوامل التي تُعيق تطور علم الاجتماع في الوطن العربي. إذ يعمل البحث الاجتماعي، بحكم طبيعته النقدية، على مساءلة البنى السلطوية والرمزية، وهو ما يجعله عرضة للرقابة والتضييق في سياقات سياسية لا تتسامح مع النقد. وفقًا لتقرير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يتجنب عدد كبير من الباحثين العرب تناول قضايا تُصنّف باعتبارها "حساسة"، مثل علاقة الدين بالسياسة، أو الفساد، أو التفاوت الاجتماعي، خوفًا من العقوبات الإدارية أو الأمنية. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، صفحة 15) وتؤدي هذه الرقابة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، إلى تشويه الأجندة البحثية، وإفراغ علم الاجتماع من بعده النقدي.

كما تُفرض هذه القيود إلى انتشار أساليب التموه اللغوي والتميز المفاهيمي، حيث يستبدل الباحثون المصطلحات الدقيقة بتعابير عامة تجنبًا للمساءلة، ما يُضعف الدقة العلمية للبحوث ويُقلل من قدرتها التفسيرية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، صفحة 17).

ولا تقتصر آثار هذه القيود على المحتوى البحثي، بل تمتد إلى إعادة توجيه الاهتمام الأكاديمي نحو موضوعات “آمنة”، مثل الدراسات التاريخية أو الوصفية، على حساب القضايا الراهنة التي تمس حياة الناس بشكل مباشر (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، صفحة 19)

ويرى التقرير أن حماية حرية البحث العلمي تُعدّ شرطاً أساسياً لتطور العلوم الاجتماعية، وأن استقلال الجامعات، وإنشاء منصات نشر مستقلة، يُمثّلان مدخلاً ضرورياً لتحرير المعرفة من الهيمنة السياسية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، صفحة 23).

### المبحث السادس: ضعف البنى المؤسسية الداعمة للبحث الاجتماعي

يمثّل ضعف البنى المؤسسية أحد العوامل الهيكليّة التي تُقوّض تطور البحث الاجتماعي في الوطن العربي. فوفقاً لتقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تعاني المؤسسات البحثية العربية من نقص مزمن في التمويل، حيث لا يتجاوز الإنفاق على البحث العلمي نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول المتقدمة (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، 2019، صفحة 23)

ويؤثر هذا النقص بشكل مباشر في جودة البحث، إذ تُعاني المراكز البحثية من ضعف البنية التحتية، وغياب قواعد البيانات، وقلة التدريب المنهجي المتقدم، ما يُحدّ من إمكانات البحث الميداني والتحليل الإحصائي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، 2019، صفحة 25)

كما يُفاقم غياب التنسيق والتعاون بين الجامعات العربية من حدة الأزمة، حيث تُنفَّذ أغلب المشاريع البحثية بشكل فردي أو محلي، دون بناء شبكات إقليمية لتبادل المعرفة والبيانات (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، 2019، صفحة 27)

وقد أسهم هذا الوضع في تفاقم ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية، إذ يفصّل عدد متزايد من الباحثين العمل في مؤسسات أجنبية توفر بيئة بحثية أكثر دعماً وحرية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، 2019، صفحة 29)

### المبحث السابع: أزمة الهوية الأكاديمية لعلم الاجتماع

تُعدّ أزمة الهوية الأكاديمية لعلم الاجتماع من الإشكاليات العميقة التي تعكس موقع العلوم الاجتماعية داخل المنظومة المعرفية العربية. إذ يشير نصر حامد أبو زيد إلى أن هيمنة النموذج الوضعي والنيوليبرالي أسهمت في تهميش العلوم الإنسانية، وتصويرها كمعارف “غير منتجة” اقتصاديًا (أبو زيد، 2000، صفحة 67)

وقد انعكس هذا التصور على تراجع مكانة علم الاجتماع داخل الجامعات، وانخفاض الإقبال عليه، فضلاً عن تشويه صورة الاجتماعي في المخيال العام، حيث يُنظر إليه بوصفه باحثاً نظرياً منفصلاً عن الواقع (أبو زيد، 2000، صفحة 79)

ويربط أبو زيد هذه الأزمة بالقطيعة مع التراث النقدي العربي، حيث تُهمَل إسهامات مفكرين مثل ابن خلدون، لصالح تبني نظريات غربية بوصفها حقائق مطلقة (أبو زيد، 2000، صفحة 71) ويؤكد أن إعادة بناء الهوية الأكاديمية لعلم الاجتماع تقتضي إعادة تعريف دور المعرفة بوصفها أداة للفهم والتحرر، لا مجرد وسيلة للامتثال أو التبرير.

### المبحث الثامن: إشكالية العلاقة بين علم الاجتماع والسلطة في الوطن العربي

في السياق العربي، تمثل العلاقة بين علم الاجتماع والسلطة إشكالية مركبة تتأثر بمجموعة من العوامل السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية التي تنسم بالتعقيد والتحول المستمر. علم الاجتماع، باعتباره علم دراسة المجتمعات وسلوكيات الأفراد والجماعات، يسعى إلى فهم التفاعلات الاجتماعية والقوانين غير المكتوبة التي تحكم العلاقات داخل المجتمع، بينما تمثل السلطة الجهة المنظمة والقادرة على فرض سياسات واستراتيجيات تؤثر مباشرة على بنية المجتمع وسلوك أفراده (عبد الله، 2018، صفحة 45)). هذا التفاعل بين المعرفة الاجتماعية والسلطة السياسية في الوطن العربي غالباً ما يكون متوتراً؛ إذ أن الدراسات الاجتماعية التي قد تكشف عن أوجه القصور أو الظلم الاجتماعي تواجه قيوداً من قبل أنظمة السلطة، مما يحد من استقلالية البحث العلمي ويشكل تحدياً أمام علماء الاجتماع في تقديم تحليلات موضوعية.

من أبرز مظاهر هذه الإشكالية هي تدخل السلطة في صياغة المناهج البحثية وتوجيه النتائج بما يتماشى مع السياسات الرسمية، ما يؤدي إلى توظيف علم الاجتماع كأداة شرعية لدعم الخطط الحكومية بدلاً من كونه أداة نقدية لتحليل الواقع الاجتماعي (حسن، 2020، صفحة 112) على سبيل المثال، تناول ظواهر مثل البطالة، الفقر، والهجرة الداخلية غالباً ما يخضع لرقابة سياسية صارمة، ما يجعل من الصعب على الباحثين عرض النتائج الحقيقية دون مواجهة الضغوط أو الرقابة. (محمود، 2019، صفحة 88) هذا الوضع يخلق نوعاً من الانفصال بين النظرية الاجتماعية وتطبيقها العملي، حيث تصبح الدراسات محكومة بسياقات السلطة أكثر من انطلاقها من الاحتياجات المجتمعية الفعلية.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه علم الاجتماع العربي تحدياً في تطوير أدوات تحليلية مستقلة تمكنه من فهم الظواهر الاجتماعية بطريقة نقدية وعلمية، بعيداً عن التأثير المباشر للسلطة (الخطيب، 2021، صفحة 210) فحتى عندما تُتاح مساحة للنقاش الأكاديمي الحر، غالباً ما تتسم النتائج بالحذر والمواربة لتجنب الصدام مع السلطة. هذا الأمر أدى إلى ظهور حالة من "الرقابة الذاتية" بين الباحثين الاجتماعيين، حيث يتم ضبط محتوى البحوث ومضمونها بما يوافق السياسات العامة أو الخطاب السياسي السائد.

مع ذلك، هناك اتجاهات حديثة تدفع نحو تقوية العلاقة بين علم الاجتماع والسلطة بشكل إيجابي، من خلال اعتماد نهج شفاف في البحث العلمي، وتشجيع مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات، بالإضافة إلى تطوير مؤسسات أكاديمية مستقلة تعزز القدرة النقدية للباحث الاجتماعي (العتيبي، 2022، ص. 34). (العتيبي، 2022، صفحة 34) هذه الاتجاهات تشير إلى إمكانية بناء نموذج تفاعلي بين السلطة وعلم الاجتماع، يساهم في تحسين صياغة السياسات العامة، وفهم أعمق لاحتياجات المجتمع، مع الحفاظ على استقلالية البحث العلمي وموضوعيته.

يمكن القول إن إشكالية العلاقة بين علم الاجتماع والسلطة في الوطن العربي تتجلى في التوتر المستمر بين استقلالية البحث العلمي والقيود التي تفرضها السلطة، وبين الحاجة إلى تحليلات موضوعية والضغط السياسية التي تحكم نشر المعرفة. ومن خلال تبني سياسات تدعم استقلالية البحث وتشجع على الحوار المجتمعي، يمكن لعلم الاجتماع أن يلعب دوراً فاعلاً في تحسين الواقع

الاجتماعي وتوجيه السياسات بما يخدم الصالح العام، دون الوقوع في فخ التأطير السياسي أو الرقابة الموجهة.

#### خاتمة

خلص هذا البحث إلى أن أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي ليست أزمة جزئية أو ظرفية، بل هي أزمة بنيوية متعدّدة الأبعاد، تتداخل فيها التبعية الفكرية، والقصور المنهجي، والقيود السياسية، وضعف البنى المؤسسية، وأزمة الهوية الأكاديمية. وقد أسهم هذا التداخل في إفراغ علم الاجتماع من وظيفته النقدية، وتحويله إلى خطاب نظري معزول عن المجتمع. غير أن هذه الأزمة، على عمقها، ليست قدرًا محتومًا. إذ يُظهر التحليل أن تجاوزها ممكن عبر مشروع معرفي متكامل يقوم على التأصيل النقدي، وتعزيز البحث الميداني، وحماية حرية البحث، وربط الجامعة بالمجتمع، وإعادة الاعتبار للعلوم الاجتماعية بوصفها ركيزة لفهم الواقع وتغييره. إن استعادة علم الاجتماع لدوره التاريخي تقتضي انتقاله من موقع التلقي إلى موقع الإنتاج، ومن موقع التبرير إلى موقع النقد، بما يجعله علمًا حيًا منخرطًا في قضايا مجتمعه، وقادرًا على الإسهام في بناء مستقبل عربي أكثر عدالة ووعيًا.

#### قائمة المراجع:

1. أبو زيد، نصر حامد. (2000). النص، السلطة، الحقيقة: الفكر الديني بين إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة. الدار البيضاء، المملكة المغربية: المركز الثقافي العربي.
2. الجابري، محمد عابد. (1995). المثقفون في الحضارة العربية: محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد. بيروت، الجمهورية اللبنانية: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. حسن، إحسان. (2020). علم الاجتماع السياسي: دراسة في فلسفة السلطة والمجتمع. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

4. الخطيب، محمد. (2021). المعرفة والحرية: أزمة البحث الاجتماعي في العالم العربي. الدوحة، دولة قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .  
<https://www.dohainstitute.org/ar/Pages/index.aspx>
5. عبد الله، معتز. (2018). سوسيولوجيا السلطة: التفاعلات والتحول في البنية العربية. القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار النهضة العربية.
6. عبد المعطي، علي محمد. (2002). علم الاجتماع العربي بين النقد والتجديد. القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار المعارف.
7. العتيبي، فهد. (2022). السياسات العامة والبحث العلمي: نحو نموذج تشاركي في الوطن العربي. مدينة الكويت، دولة الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية .  
<https://journals.ku.edu.kw/jss/>
8. محمود، سامر. (2019). الرقابة وتشكيل الوعي: دراسة في سوسيولوجيا الإعلام والسياسة. بيروت، الجمهورية اللبنانية: مؤسسة الانتشار العربي.
9. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2020). واقع البحث الاجتماعي في الوطن العربي. الدوحة، دولة قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .  
<https://tinyurl.com/5n8m9u5x>
10. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو). (2019). واقع البحث العلمي في الوطن العربي. تونس، الجمهورية التونسية: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .  
<https://tinyurl.com/4bx3e5y9>
11. الورد، علي حسين. (1995). لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. بغداد، جمهورية العراق: دار كوفان للطباعة والنشر.